

تصور نظري لحدودية الدور الأكاديمي والاجتماعي للأستاذة الجامعية

وعلاقتها بنسق القيم الاجتماعية

د. عثمان علي أميمن*

د. ليلي محمد أكتبي**

ملخص البحث:

حرمت المرأة من كافة مقومات التحديث الاجتماعي في حقبة قبل النفط، لكن وبمجرد اكتشاف النفط وتدفق عائداته، نفذت العديد من الخطط التنموية الشاملة التي طالت كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية. حيث انتشر التعليم على نحو واسع وبالمجان وللجنسين شأنه في ذلك شأن الكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة في القطاعات الأخرى. وقد ترتب على ذلك التحاق المرأة بالتعليم، ودخولها من ثم سوق العمل. ويلحظ أن المرأة الليبية تمارس اليوم تقريباً كافة المهن التي يمارسها الرجل. وتعد مهنة التدريس أكثر المهن التي تمارسها المرأة الليبية وذلك لفترة عملها المحدودة مقارنة بالمهن والوظائف الأخرى، ويلحظ أن التدريس يكاد يصبح مهنة نسوية أو أنثوية في مرحلتي التعليم العام بشقيه الأساسي والمتوسط، لا بل ويلحظ أن المرأة غدت تمارس التدريس بالجامعات الليبية. بيد أن الراسد لدور الأستاذة الجامعية الاجتماعية والأكاديمي والمهني، يلحظ أنه دور جد متواضع، حيث يلحظ قلة مشاركتها في المؤتمرات والندوات العلمية بالداخل والخارج، حيث يعرف الباحثان بكليتهما أن بعض الأستاذات ما يزلن بدرجة محاضر مساعد منذ سنة 2004، كما يلحظ قلة انخراط العديد منهن في مؤسسات المجتمع المدني، وقلة تخصيص وقت لطلبتها، وقلة الالتزام بساعاتها المكتبية، ما قلل من إسهامها في تطوير البحث العلمي بالجامعة وتطوير المجتمع. ويفترض الباحثان أن هذا القصور الذي تتسم به الأستاذة الجامعية -نسبياً- ربما يرتبط بنسق القيم الاجتماعية والموروث الثقافي الذي ما يزال يحصر دور المرأة في البيت والإنجاب ورعاية الأسرة، ويحرص على ضرورة عدم اختلاطها بالرجل قدر الإمكان. كما أن قلة وعي المجتمع بدور الأستاذة الجامعية الأكاديمي والبحثي والمجتمعي، ربما يسهم في تقليص الأدوار المختلفة التي يمكن أن تقوم بها. حقاً إن الأستاذة الجامعية أمضت سنوات كثيرة في الدراسة، بيد أنها لم تبين بعد شخصيتها العلمية والاجتماعية المتميزة وذلك لخضوعها لنسق قيمي يطالبها إلى جانب مهنتها بأن تجنب أكبر عدد من الأبناء، وأن تعتمد في تنقلاتها وأمورها المختلفة على الرجل، وأن تؤدي دورها بالبيت على أكمل وجه ودون مساعدة من أحد في معظم الأحوال، وأن ترتبط بالأسرة الممتدة، وأن تدخل في شبكة علاقات اجتماعية واسعة، ما يحجم من دورها الفعال في تنمية وتطوير نفسها وطلابها وقسمها وجامعتها ومجتمعها. هذه الظروف المحيطة بالمرأة والتي نفترض أنها على علاقة بنسق القيم الاجتماعية والثقافة السائدة، هي التي قلصت الأدوار المختلفة للأستاذة الجامعية. ولذلك فإن من بين أهداف هذا البحث تقديم تصور نظري يفسر العلاقة بين محدودية الدور الاجتماعي والأكاديمي والعلمي للأستاذة الجامعية هذا وبين نسق القيم الاجتماعية السائدة، بغية تطوير التعليم العالي، واختبار الفروض المقترحة في التصور النظري للاختبار الإمبريقي.

مقدمة:

حرمت المرأة الليبية قبل حقبة اكتشاف النفط وتصديره من التعليم ولا سيما في الريف؛ حيث اقتصر التعليم على الرجل دون المرأة، وفي المدن الكبرى دون الأرياف والبلديات. وكان التعليم يكاد يكون مقصوراً على الرجال الميسورين بالمدن فقط، ما رفع نسبة الأمية بشكل مخيف في المجتمع الليبي وبخاصة بين النساء. كانت الحقبة التي حكم فيها الأتراك ليبيا وتلتها فترة الاحتلال الإيطالي مظلمة بالنسبة لانتشار التعليم في ليبيا وبخاصة بالنسبة للمرأة، ذلك لأنه "لم تكن الظروف المهيأة لتعليم الإناث جيدة. فعدد من حصل على تعليم من سيدات تلك الحقبة لا يكاد يذكر. كما أن العادات والتقاليد السائدة كانت لا تسمح لرجل أن يدخل لمدرسة للبنات. كما أن نفس التقاليد تؤكد على أهمية التصاق المرأة بمنزلها في البيئة الحضرية والتصاقها بمحيطها المباشر في الريف" (التير، 2014: 37).

ولكن وبعد اكتشاف النفط وتصديره، بدأت الخطط التنموية الثلاثية والخماسية الطموحة التي طالت كافة النظم الاجتماعية في ليبيا. وقد نال الاهتمام بالتعليم ونشره ومجانيته اهتمامات السياسة الليبيين أثناء العقود التي تلت بداية تصدير النفط عام 1961م. ويلحظ الراسد لنمو وتطور التعليم في ليبيا، أن التعليم أصبح إجبارياً على كل طفل في سن المدرسة، وأنه أنشئت المدارس في المدن

* أستاذ علم النفس الاجتماعي بكلية آداب الخمس

** محاضرة بكلية آداب الخمس

والأرياف، والتحق به الأطفال من الجنسين بلا قيد أو شرط. فبعد انتشار التعليم ومجانيته للجنسين، تمكنت النساء من خوض غمار التعليم الجامعي أسوة بالرجال" فمن غياب كامل لهن إلى التحاق أعداد صغيرة بلغت نسبتها في العام الدراسي 1960/61 حوالي (3%) لترتفع بعد خمس سنوات أخرى إلى (9%)، حتى بلغت في مطلع العقد السابع (11%)، وإلى (28%) في منتصف العقد الثامن من القرن الماضي، ثم إلى (42%) في مطلع العقد التاسع من القرن الماضي، ولتصل في مطلع الألفية الثالثة إلى الخمسين في المائة، ثم إلى (61%) في العام الدراسي 2010/2011" (التير، 2014: 40).

وفرت الدولة التعليم المجاني لكافة أبناء المجتمع بدءاً من رياض الأطفال وحتى الدراسات العليا، وقد ترتب على ذلك دخول المرأة سوق العمل وممارستها للمهن والوظائف التي وفرتها الدولة شأنها في ذلك شأن الرجل. لقد كان التعليم "وسيلة تخلصت المرأة من خلالها من نوع هام من القيود التقليدية التي كانت تحصر مكان تواجد المرأة خلال اليوم ضمن حيز فيزيقي محدود ومراقب، وتحصر أنشطتها في عدد محدود من الأنشطة التي خصصت على مدى التاريخ للمكانة الاجتماعية التي يمكن أن يطلق عليها ربة بيت" (التير، 2014: 43-44).

عمل المرأة خارج البيت:

يلحظ أن أكثر المهن التي تمارسها المرأة الليبية اليوم بشكل كبير هي مهنة التدريس وذلك لاعتبارات ثقافية واجتماعية كثيرة. يقول المصنف (2013) في هذا الصدد "إن اتجاه المرأة الليبية نحو العمل بقطاع التدريس على علاقة بمتغيرات كثيرة منها مثلاً: أن مهنة التدريس تعد من أقدم المهن التي مارستها المرأة الليبية، ولذلك لجأت المرأة إليها، ولا تتيح لها الاختلاط بالرجال، وتكمل دورها كمربية للأجيال، وتناسب طبيعتها الأنثوية وتمكنها من تأكيد ذاتها، وهي مهنة يمكن تعلم مهاراتها بشكل أسهل من غيرها من المهن، وتمكنها من التوفيق بين عملها كمربية بالمدرسة وربة بيت، كما أن كثرة المدارس قد تساعدها على الذهاب للمدرسة دون استعمال وسيلة نقل وما إلى ذلك" (المصنف، 2013: س).

يلحظ كثرة التحاق المرأة الليبية بسلك التدريس دون غيره من المهن، حتى إنه يمكن القول إن التدريس غدا مهنة أنثوية أو نسوية في ليبيا. حيث ترك الرجل الليبي هذه المهنة تقريباً للمرأة. وتؤكد أدلة إمبريقية كثيرة هذه الحقيقة. حيث يلحظ أن معظم الطلبة الدارسين بكليات الآداب والعلوم والتربية ومعاهد المعلمين من الإناث، كما يلحظ ميل الذكور للدراسة بالتخصصات العلمية وذلك لكثرة الطلب على شهاداتها في سوق العمل، وميل الإناث للدراسة بالأقسام الأدبية. ولقد ترتب على ذلك تخريج عشرات الآلاف من المعلمات اللاتي يمارسن مهنة التدريس. ويلحظ الراصد لنمو وتطور حركة التعليم في ليبيا أن التعليم الأساسي تم الحرص على تأنيته في فترة عرفت بمرحلة تأنيث هذه المرحلة، وذلك لتوفير العمل للمرأة الليبية، ولأن الفترة العمرية للطفل في هذه المرحلة تعد مرحلة تربية وتنشئة وتحتاج لمعاملته برقة وحنان، وهذه سمة أنثوية يمكن للمعلمة أن توفرها أكثر من المعلم الرجل.

ف"بسبب قوة بعض خصائص الموروث الثقافي وخصوصاً التي تؤكد على الفصل بين الجنسين تكدّست قوة العمل النسوية في مجال التعليم الذي قامت وزارة التعليم بتأنيته منذ ثمانينيات القرن العشرين؛ بمعنى أن التعليم الأساسي أصبح مسؤولية المدرسات فقط، كما أنه في هذه المرحلة تعليم مختلط. وقد قادت هذه الحالة إلى ظهور ظواهر سلبية مثل وجود عدد من المدرسات أكثر من عدد الطلبة، مما يعني وجود أعداد من المدرسات لا يقمن بأي عمل، بل وجود أعداد من المدرسات على قوة عمل مدرسة بعينها، لم يذهبن لتلك المدرسة ولو لمرة واحدة" (التير، 2014: 67).

لقد غزت المرأة المعلمة مدارس مرحلة التعليم الأساسي، وصارت الغالبية العظمى بهذه المرحلة من المعلمات، واقتصرت دور المعلم الذكر على إدارة المدرسة، والتفتيش بها. وبتزايد أعداد السكان، وباستمرار تطور التعليم ومجانيته، تزايد أعداد المتعلمين من الجنسين، ضاقت مرحلة التعليم الأساسي بالمعلمات، وتم توجيه الخريجات الجامعيات من التدريس إلى المرحلة التعليمية المتوسطة والثانوية ولاسيما في المدن والأرياف التي تتسم بتوافر كافة مظاهر التحديث الاجتماعي فيها، وصار بالمقابل يتقلص دور المعلم الرجل بهذه المرحلة أيضاً. وبمرور الوقت، غدت المرأة الليبية تخوض حتى مهنة التدريس بالجامعة، وإن كانت نسبة النساء اللبنيات بالجامعة أدنى من نسبة الذكور حتى الآن في أكثر التخصصات. حقاً إن التشريعات أزلت من أمام المرأة معوقات خروجها من البيت للمشاركة الاقتصادية في الفضاء العام، بيد أن "نسبة النساء في الوظائف العليا على سلم الوظائف جد متواضعة. ويرجع هذا - على الأقل في نسبة منه- إلى أن الرجل في هذا المجتمع لا يزال يعارض ترؤس المرأة له في العمل، وبالمقابل تفضل المرأة رئاسة الرجل بدلاً من المرأة" (التير، 2014: 56).

وهنا قد يتساءل المرء: لماذا غدت مهنة التدريس مهنة أنثوية في المجتمع الليبي؟

لقد غدت مهنة التدريس مهنة أنثوية تقريباً لاعتبارات نفسية واجتماعية واقتصادية. ذلك لأن مهنة التدريس مثلاً تتطلب صبراً وكفاحاً مستمراً طيلة فترة ممارستها، ولذا فهي مهنة مملّة ورتيبة بنظر الذكر، وهي مهنة ذات حراك اجتماعي محدود، حيث إن تعبها ومردودها الاقتصادي لا يحقق طموحات الرجل وتطلعاته، ولا سيما عندما تكون مهنته الوحيدة، ما يحول دون تحسّن وضعه الاقتصادي وتكوين ثروة تحميه من تقلبات الدهر وتوفر له ولأسرته الحياة الكريمة. كما تناسب مهنة التدريس الطبيعة البيولوجية للمرأة أكثر من الرجل، ذلك لأن طبيعة الأنثى واستعدادها الفطري لأن تكون أم ومرية يسهل لها عملية التعامل مع الطفل، ويجذبه لها. وقد أفلح بعض النساء في التدريس نتيجة لهذه الظروف والسمات، وفرضت الأنثى المعلمة شخصيتها في مجال مهنة التعليم، فارتفعت نسبة عزوف الذكور عن هذه المهنة.

لقد هلل الكثيرون لدور المرأة الاجتماعي، وفرح الكثير منهم بتأنيث مراحل تعليمية معينة، ولكن وبمرور الوقت غدت مثالب تأنيث مراحل بالتعليم تظهر على السطح، ومن بين هذه المثالب: توحد بعض التلاميذ الذكور مع شخصية المرأة المعلمة، وميل الكثير من المعلمات إلى التدريس عن طريق الحفظ؛ حيث تحفظ المعلمة الدروس عن ظهر قلب، وتطالب التلاميذ بإتباع نفس المنوال، كما يلحظ عدم حرص بعض المعلمات على مساعدة التلميذ على فهم الدرس دون حفظه، وعدم مساعدته على ربط المعلومة النظرية بتطبيقاتها العملية، وعجزه عن التعلم الذاتي، وعدم مساعدته على كيفية التفكير العلمي وكيفية التعلم بنفسه. يلحظ قلة ربط بعض المعلمات المعرفة المنهجية النظرية بمتغيرات الحياة الواقعية، ما حال دون تطبيق التلميذ ما تعلمه على حل المشكلات التي تواجهه في حياته. ولذلك يلحظ أن الكثير من التلاميذ لا يستطيعون التعبير بلغتهم الخاصة عن ما يودون قوله أو عند كتابته أثناء الامتحان للإجابة على أسئلة معينة. ذلك لأن الاعتماد على الحفظ يحول دون تعبير المتعلم عن ما يريده بلغته وأسلوبه، ويقلل عدد مفرداته اللغوية، ويفقده الطلاقة في الحديث، وقد يكون سبباً في رسوبه أو تسريه من المدرسة، أو اعتماده مسلك الغش للنجاح في الامتحانات المدرسية التي ما تزال تقيس الحفظ والتذكر. تقول اجبارة (2010) في هذا الصدد "يلاحظ من الواقع المعيش أن بعض المعلمين يطالبون التلاميذ بحفظ مادة الدراسة قبل إعطائهم الدرس، لا بل ويلاحظ أن المعلمين أنفسهم يحفظون عن ظهر قلب موضوع الدرس، وفي حصة الدرس يطالب المعلمون التلاميذ باستظهار الدرس عن ظهر قلب كما يقال، والخطأ هنا هو أن التلميذ يردد كلمات ومفاهيم لا يعرف معناها ولا يستطيع نطقها بطريقة صحيحة، ولا يعرف طريقة توظيفها أو استعمالها في حياته العملية، ولا يستطيع تمثيلها بخياله، فهو مجرد مردّد فقط لما يحفظ أو يقال له، كما يلاحظ أن أساليب التدريس السائدة الآن بنيت على أساس تدريب التلميذ على الحفظ والتذكر، وحرصت بالمقابل أيضاً على أن تعد الامتحانات المدرسية بطريقة تساعد على قياس ما حفظه التلميذ واستظهره فقط. وهكذا صارت مكونات العملية التعليمية تكمل بعضها بعضاً" (اجبارة، 2010: 2).

يلحظ اليوم كثرة انتشار الأخطاء الإملائية والنحوية بين الطلاب، وعجز بعضهم عن التعبير بأسلوبهم، ومحدودية خيالهم، وفشلهم في كتابة موضوع إنشائية بجهدهم وذلك لافتقارهم المفردات اللغوية والجملة والتركيبات النحوية الكافية واللازمة، فضلاً عن رداءة خطهم، وذلك لتعودهم على الحفظ والتذكر وعجزهم عن رسم صورة للكلمات في ذهنهم، وتعودهم على النقل دون إبداع وإعمال للعقل، وهذه سمة تعليمية سلبية ربما رسخت في ذهنهم منذ سني تعليمهم الأولى. كما يلحظ ونتيجة لذلك عجز الكثير من الطلاب عن التفكير وعن حل الكثير من المشكلات التي تواجههم في حياتهم الدراسية والعادية، وهي مشكلة ربما تكون نتيجة أساليب التعليم الخاطئة المتبعة حالياً والتي ما تزال تركز على التعليم دون التعلم. لذلك لا غرو أننا قد نعاني يوماً ما من ظاهرة اسمها "ظاهرة أمية المتعلمين".

لاعتبارات كثيرة عزف الكثير من الذكور عن مهنة التعليم، فصار التعليم مهنة أنثوية في كافة مراحله تقريباً، حيث غزت النساء حتى مهنة التعليم الجامعي، ولا شك أن بعضهن يتسم بالكفاءة والأهلية وإن كن قليلات جداً. قد يقول قائل إن دور المرأة المعلمة في مرحلة التعليم الأساسي والمتوسط محدود إلى حد ما مقارنة بدورها في المرحلة الجامعية، وله ما يبرره، ولكن ما مبرر قصور الأستاذة الجامعية في عدم قيامها بدورها المهني والاجتماعي بامتياز؟

حقاً إن الأستاذة الجامعية تنوق لأن تؤدي دورها كما ينبغي، وأن تنجح وأن يشار لها بالبنان كعالمة في مجالها، بيد أن قصورها كمعلمة جامعية يرجع في كثير منه إلى نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي، وهو نسق يعلي من شأن الذكر مقارنة بالأنثى، وبمجد الثقافة الذكورية، ويحدد الدور الاجتماعي والمهني للأنثى، ويحدد تحركاتها وحراكها في المجتمع، وهو ما انعكس سلباً على أداء دورها الاجتماعي بنجاح. ذلك لأن "المرأة ليست عضوة مستقلة في المجتمع، وإنما هي عضوة في حمى الآخر هو الذكر بغض النظر عن موقعه الاجتماعي في سلم المواقع في داخل الأسرة "أب أو أخ أو ابن أو قريب...". لذلك لا تتخذ غالبية القرارات الخاصة بها بمفردها ودون

الرجوع لذلك الآخر. وعليه رُوي أن القرار الخاص بالدخول إلى سوق العمل لم يكن قرارها لوحدها، وإنما شاركها فيه آخرون" (التير، 2014: 58).

تؤكد الثقافة العربية أن المرأة ظل الرجل وتابعته وذلك لسيطرة الثقافة الذكورية في المجتمع العربي، ما يعني أن المرأة العربية في كثير من الأحيان لا تتخذ حتى تلك القرارات التي تهمها لوحدها وذلك لافتراض قصورها ودونيتها وقوة عاطفتها واندفاعها وقلة رجاحة عقلها. وقد ذهبت الناقدة الأدبية خالدة سعيد (1970) إلى أن المرأة العربية في المجتمع والثقافة كائن بغيره لا بذاته، كما يستدل من تحديد هويتها بكونها "زوجة فلان أو بنت فلان أو أم فلان أو أخته، هي أنثى الرجل، هي الأم، هي الزوجة، وهي باختصار تعرف بالنسبة للرجل، إذ ليس لها وجود مستقل عنه. إنها الكائن بغيره لا بذاته، ولأنها كائن بغيره، فلا يمكنها، في إطار الأوضاع التقليدية، أن تعيش بذاتها، إنها المثال النموذجي للاغتراب"، (بركات، 2006: 119-120).

تواضع الدور الاجتماعي والأكاديمي للأستاذة الجامعية وعلاقته بنسق القيم الاجتماعية:

قد يتساءل المرء: كيف يحول نسق القيم الاجتماعية دون أداء الأستاذة الجامعية دورها الاجتماعي والأكاديمي بنجاح؟ لعل التحليل الآتي يجيب على هذا السؤال أو يفتح ذهن للتفكير في الإجابة عليه بشكل أكثر موضوعية ودقة.

لا شك أن المرأة العربية ما تزال أدنى منزلة من الرجل من المنظور الثقافي العربي، وهي سمة يرسخها نسق القيم الاجتماعية والثقافية عبر الأجيال، وإن اختلفت هذه السمة كمياً من بلد عربي إلى آخر. ففي كثير من المجتمعات العربية ينظر إلى المرأة على أنها مواطن من الدرجة الثانية، وأنها رمز العيب والقصور، وأن دورها الاجتماعي ينحصر في عملية الإنجاب وإدارة شؤون المنزل، وأنها يجب أن تكون دوماً ظلاً للذكر وتابعة له، ولذا فإن تفتحها وممارستها لمهن كثيرة أسوة بالرجل يرى البعض فيه تفسخ وانحلال، وخروج عن دورها التقليدي كأُم وربة بيت، وفيه مساس بأنوثتها. كما تزال الأنثى في كثير من المجتمعات العربية تزوج في سن مبكرة، وقد تزوج لمن يكبرها بعشرات السنين ترسيخاً لقيمة "زواج البنت ستر"، وهو ما يعني حرمانها من التعليم ولا سيما التعليم العالي، وقد تنقطع عن التعليم في سن مبكرة، فتلحق بجيش الأميين. هذا في الوقت الذي يفترض فيه أن تلحق الأنثى بكافة مراحل التعليم وتسهم في حركة تطور المجتمع باعتبارها تمثل نصف المجتمع.

تعجز الأستاذة الجامعية في تقديرنا على أداء دورها المهني بنجاح بسبب ذلك الموروث الثقافي الذي يحصر مهمة المرأة في أداء العمل المنزلي بالدرجة الأولى. يقول التير (2014) في هذا الصدد "خصصت الثقافة السائدة هذا النوع من العمل للمرأة وحدها. وهو على أهمية الخدمات التي يقدمها يظل في حدود تلك القيم التي تكبل المرأة وتجعلها حبيسة فضاء جغرافي محدود. كما تحدد دائرة العلاقات التي تدخل فيها المرأة مع آخرين. ويفترض أن خروج المرأة للعمل المأجور يخرجها من دائرة المنزل والأقارب والجيران الضيقة، ويوسع مداركها، ويغير من نظرتها للحياة، ويحسن من موقعها على سلم المكانة الاجتماعية" (التير، 2014: 61-62).

ثمة قيمة اجتماعية ما تزال سائدة وهي حرص الثقافة الذكورية على عدم ممارسة الأنثى لمهنة تختلط فيها بالرجال. ولا شك أن اختلاط الذكر بالأنثى في أماكن معينة وبلا هدف مفسدة للأخلاق وقد ينشر الرذيلة، وهذه قيمة مرفوضة في سائر المجتمعات العربية والإسلامية. لكن اختلاط المرأة في مجالات وأنشطة يقرها القانون والمجتمع لا يعد نقیصة. ثم إنه بإمكان المرأة المعلمة أو الطبيبة أو المهندسة أن ترتدي الحجاب الذي لا يشف ولا يصف، وأن تمارس دورها بكل ثقة وأريحية إلى جانب الرجل، ثم إن الأنوثة الحققة لا تصنعها الثياب المحجبة فقط، أو يصنعها عزل الأنثى عن الذكر بقدر ما تصنعها التربية السليمة والثقة بالنفس وقوة الشخصية، ووجود هدف تسعى المرأة لتحقيقه. وهناك قيمة اجتماعية ما تزال تقاس المرأة بمعيّارها، وهي قيمة كثرة الإنجاب وقوة الخصوبة. حيث يطالب الكثير من أفراد المجتمع المرأة بإنجاب أكبر عدد من الأولاد، ولا شك أن كثرة الأبناء بما مفخرة للمسلم يوم القيامة، لكن لكثرة الإنجاب شروطه التي لا يصح بدونها، ومن بين هذه الشروط مثلاً: ضرورة مراعاة الصحة النفسية والجسمية للأم، ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها، ومراعاة طبيعة الأدوار التي تؤديها الأم في المجتمع. وقد عرف البشر منذ القدم ظاهرة تنظيم النسل، ولذا يمكن للمرأة المتزوجة أن تنظم نسلها بحيث توفق بين الإنجاب كسمة مجتمعية وبين أدوارها الاجتماعية المختلفة.

بيد أن ما نلاحظه أن المرأة العاملة شأها في ذلك شأن ربة البيت غير العاملة، ما تزال تخضع لذلك التأثير القيمي الذي يطالبها بإنجاب أكبر قدر من الأولاد، ما غدا يجد من أدوارها الاجتماعية، ويحول دون إسهامها في تنمية المجتمع، ويحول دون جعلها شعلة تسهم في إضاءة دروب المجتمع المظلمة. ويلاحظ ذلك بوضوح أن ولاء الأستاذة الجامعية لأولادها يفوق ولاءها لدورها كمریبة وعالمة يفترض أن تسهم في تنمية وتطوير المجتمع. والدليل على ذلك، أن بعض المعلمات الجامعيات يتأخرن كثيراً عن بدء محاضراتهن لكثرة أعبائهن المنزلية

والأسرية ولاستنزاف طاقتهم بكثرة الإنجاب والمهام المنزلية، كما ينصرف بعضهم قبل انقضاء وقت المحاضرة، ولا يحضرون محاضراتهم جيداً، وذلك لقلة توافر الوقت للقراءة بسبب كثرة المهام المنزلية والأسرية، ويلحظ أن بعضهم يكلف الطلبة بتحضير الدروس وإعطاء المحاضرة بدلاً منهم، وهذا اتجاه خطير وبخاصة إن أتبع في السنتين الأولى والثانية بالجامعة، ذلك لأن الطالب الجامعي في هذه المرحلة يحتاج إلى تعلم مفاهيم تخصصه بدقة، وأن يكتسب ملكة التحضير والإلقاء والنقد من أستاذه. لا شك أن اتجاه بعض الأساتذات إلى مثل هذا المسلك دليل على محدودية دورهن الأكاديمي والاجتماعي في شكل عدم تفرغهن شبه الكامل لمهنتهن، وخضوعهن لذلك النسق القيمي الذي ينظر إليهن على أنهن أمهات وربات بيوت بالدرجة الأولى.

لقد أدى النسق القيمي الذي يحدد الدور الاجتماعي والأكاديمي للمعلمة الجامعية ويحصره في الإنجاب ورعاية الأسرة، إلى تقلص دورها كمربية للأجيال ومساهمة في تطور المجتمع، ويلحظ ذلك في قلة التزام بعض الأساتذات الجامعيات بأداء الساعات المكتبية والإدارية بأقسامهن، وعدم تواجدهن في فترات محددة لإرشاد طلابهن، ومناقشة ما ورد في محاضراتهن بشكل موسع، أو توضيح الغامض فيه، أو حل مشكلات بعض طلابهن، أو مساعدتهن على كيفية البحث في موضوع يتعلق بالبحث في موضوع ما. بكلام آخر لا تجد بعض الأساتذات الجامعيات الظروف النفسية المناسبة التي تجعلهن يعبرن عن إبداعهن، ويقدمن الخبرة التي يحتاجها طلابهن. فالأستاذة الجامعية المتزوجة لا تفكر إلا في أطفالها وبيتها، وكيفية الانصياع لأوامر زوجها، فكانت النتيجة قصورها الأكاديمي والاجتماعي، وهو ما ينعكس سلباً على مخرجات التعليم الجامعي.

محدودية الدور الاجتماعي والأكاديمي للأستاذة الجامعية وعلاقته بالثقافة الذكورية:

يرسخ قيمة محدودية الدور الأكاديمي والاجتماعي للأستاذة الجامعية الذكر نفسه. ذلك لأن المتزوج بأستاذة جامعية لا يقدر صعوبة مهمتها، وأنها ينبغي أن تكون عالمة وباحثة في مجالها، وأن دورها الاجتماعي في المجتمع حساس، وأنه يجب أن تسهم في تطور المجتمع، وأن تكون مصدر إشعاع فيه. وبكلام آخر ينبغي أن يقتنع الزوج أو الأب لأستاذة جامعية بأن دورها كأستاذة جامعية مختلف عن دورها كمعلمة ابتدائي أو ثانوي، ولذا ينبغي تقديم كافة التنازلات والتسهيلات لإنجاحه.

لا شك أن الأستاذة الجامعية اللببية تود أن تبذل وتؤكد ذاتها في مجال مهنتها، بيد أنها تجد نفسها محاصرة بنسق القيم الاجتماعية الذي ينبغي أن تنصاع له حتى لا تفقد مهنتها وتوافقها الاجتماعي على اعتبار أن القيم الاجتماعية تعني أحكاماً بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة، فنحن في أحكامنا التقييمية للأشياء مقيدون بمعايير المجتمع أو الجماعة وأحكامها التقييمية، ومن هنا قبل إن القيم معيارية وهي (أي قيمة) تعني شيئاً ذا قدرة على إشباع رغبة إنسانية (جفول، 2010: 5).

ولكن لماذا يحرص بعض الآباء والأزواج على أن تدرس بناتهم أو زوجاتهم بالجامعة مع كل الاعتبارات السابقة التي ذكرت؟ في تقديرنا أن بعض أفراد المجتمع يحرص على أن تدرس ابنته أو زوجته بالجامعة لأجل المردود الاقتصادي لعملها فقط. فالرغبة في الحصول على المرتب الجزئي لذاته هو من يدفع المرأة وذووها للتدريس بالجامعة. ذلك لأن الدافع الأساسي لعمل المرأة هو الحاجة المادية. فالنساء يدخلن ميدان العمل بسبب حاجة الأسرة، ولذا يعد هذا الدافع عاملاً من عوامل الارتقاء بالمستوى العام للأسرة، سواء من حيث التعليم أو تحقيق بعض الكماليات، أو الوصول إلى مكانة اجتماعية (المصنف، 2013: 29). بيد أن الاتجاه للتدريس الجامعي لأجل الكسب المادي يمثل اتجاه قيمي خطير، ذلك لأن تبعاته السلبية لا حدود لها؛ فالأستاذة الجامعية التي يربطها المرتب فقط بمهنتها لن تبذل فيها، ولن تكون علاقات أكاديمية رصينة مع طلابها وزملائها، ولن تكون مثلاً يقتدي به طلابها، ولن تكون عالمة في تخصصها، ولن تسهم في تطور المجتمع بالحصلة. ويمكننا أن ندلل على هذا الافتراض ومن خبرتنا بالتدريس الجامعي بالآتي: ثمة الكثير من الأساتذات ما زلن بدرجة محاضر مساعد رغم تدريسهن لسنوات كثيرة، وذلك لقلة توافر الوقت لديهن للبحث العلمي بسبب كثرة الأولاد والمهام المنزلية وكثرة الزيارات والمناسبات العائلية وقوة الارتباط بالأسرة الممتدة، أو لقلة طموحهن ودوافعهن العلمية، حيث يعجزن على إعداد البحث المطلوب للترقية ونشره للاعتبارات سالفة الذكر. ويبدو أن قضية عدم الاهتمام بقضايا البحث العلمي ظاهرة منتشرة في الجامعات العربية وذلك لعوامل كثيرة، يقول عايش زيتون (1995) في هذا الصدد "إن البحث العلمي لا يزال متواضعاً (نظرياً وتطبيقياً)، ويحصل على أولوية متدنية نسبياً في الجامعات (العربية) وجامعات الدول النامية بوجه عام. وعلى سبيل التوضيح، فبينما نجد أن البحث العلمي ونشاطاته المرافقة التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات المتقدمة في الدول الصناعية يشكل حوالي (33%) من الأعباء الوظيفية لعضو هيئة التدريس، نجد أن نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية (وجامعات الدول النامية) لا تشكل في أحسن الأحوال أكثر من (5%) من أعباء أعضاء الهيئة التدريسية في هذه الجامعات" (زيتون، 1995: 97-98).

أضف إلى ذلك أن الكثير من الأساتذة الجامعيين يجرون بحثاً لغرض الترقيات الأكاديمية والتثبيت والنقل ونادراً ما يوجهون نشاطهم العلمي لمعالجة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع المحلي والوطني بوجه عام، ما يحول دون جعل الجامعة بمثابة مركز إشعاع ينير دروب المجتمع المظلمة التي تغص بانتشار البطالة، والجريمة والإدمان والعنف وقلة توافر سبل قضاء وقت الفراغ ونحو ذلك. وقد يرجع تراجع البحث العلمي الجامعي إلى تضخم أعداد الطلبة ما جعل الجامعة بمثابة مركز للتدريس وليست للبحث العلمي، وقلة توافر الدعم المالي للبحث العلمي، وانفصام الجامعة عن بقية مؤسسات المجتمع الأخرى، وقلة توافر مراكز البحوث بالجامعات، وعدم ارتباط مخرجات التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية الاجتماعية، والنقص في أعداد هيئة التدريس المؤهلين للبحث العلمي المتعمق، وقلة توافر المناخ المناسب للبحث العلمي، وعدم تبلور السياسات الوطنية والقومية للبحث العلمي، وضعف ربط البحوث العلمية بخطط التنمية في المجتمع وتحديثه.

لقد أصبحت بعض المدرسات الجامعيات على ما يبدو يرتبطن بعملهن فقط لأسباب مادية، ما جعل الاهتمام بالمرتب يحتل بؤرة شعورهن وبؤرة ذويهن، وجعل الاهتمام بالإبداع والبحث العلمي يحتل لديهن مكانة ثانوية. كما يلحظ أن النسق القيمي الذي يحدد دور المرأة - ولو كانت أستاذة جامعية - غداً يطال حتى أنشطتها غير التدريسية. حيث يلحظ ندرة المعلمات الجامعيات اللاتي يتقن الحاسوب، وتصفح الانترنت وقراءة المعارف التي يعرضها، وامتلاك البريد الإلكتروني، وعزوفهن عن الاشتراك في الندوات العلمية بالداخل والخارج، وعدم اشتراكهن في أنشطة اجتماعية وثقافية تسهم في تطور المجتمع المحلي بشكل خاص والمجتمع الكبير بشكل عام. هذا في الوقت الذي ما نهضت فيه أمة قديماً أو حديثاً إلا من تبنى ثقافة الإنجاز، لأن هذه الثقافة كما يقول مصطفى حجازي (2006) هي التي تحدد الهوية والمكانة، إن الشرف هو أساساً الشرف المهني في مقابل شرف المكانة والقرابة في العصبية... في ثقافة الإنجاز التي تشكل قاعدة كل نماء أو بناء لا يرى المرء من مفهوم لذاته أو تصوره إلا باعتباره كائناً منجزاً يحسن تنمية طاقاته وتوظيفها. كما أن صناعة المستقبل قائمة على الجهد الذاتي والجماعي بما فيه من تجديد وإبداع. في ثقافة الإنجاز تتحدد المكانة انطلاقاً من الجدارة وحدها. الجدارة هي المرجعية في الحكم والتقييم والامتيازات... بيد أن ثقافة الولاء للعصبية تهدر الطاقات والكفاءات التي طالما اعتبرت ثانوية. تهدر الطاقات الأكثر حيوية وعطاءً على مذبح الولاء والتبعية. وهكذا تهمش فئات كبيرة من ذوي الكفاءات حتى النادرة منها، وتدفع إلى المنفى الداخلي أو الخارجي ما لم تقدم فروض الولاء وبراهين التبعية التي لا يداخلها شك" (حجازي، 2006: 55-56).

ثمّة عوامل أسهمت في هذا القصور الذي يتسم به بعض المعلمات، ومن بين هذه العوامل: كثرة الأبناء، وكثرة مطالب الزوج والأهل، والارتباط القوي بالعائلة الممتدة، وكثرة الارتباطات والزيارات والمناسبات الاجتماعية، وتواضع طموح الأستاذة الجامعية، وقلة ثقة الأهل والمجتمع في قدراتها، والاهتمام بالمرتب في حد ذاته وضمان المهنة الخ...

هناك اتجاه قيمي يحدد تحرك الأنثى في المجتمع الذكوري، وهو حرص الثقافة السائدة على عدم اختلاط الأنثى بالذكر، وقد ترتب على ذلك محدودية الدور الاجتماعي للمرأة العاملة ولا سيما العاملة في قطاع كبير ومهم مثل القطاع الجامعي. فبعض الآباء والأزواج لا يسمح للأستاذة الجامعية بتعلم القيادة وامتلاك سيارة لاستخدامها في النقل، وبعضهم لا يسمح لابنته أو زوجته بالاشتراك في ندوة علمية أو مؤتمر داخل الوطن وخارجه، لأن هذا قد يفسح لها المجال للاختلاط بالذكر، أو بمنحها قدراً من الحرية فتفعل ما تشاء، أو يكون سبباً في تدهور دورها الأسري، أو ينعيتها وينعت أسرتها بالانحلال. على هذا النحو أصبحت الأستاذة الجامعية - كغيرها من أبناء المجتمع - تسير نحو المستقبل بعيون تنظر للخلف.

تلحق الأنثى منذ الصغر لأن تكون أمّاً وربة بيت، ولذلك تبجل الأنثى التي تتزوج في سن مبكرة، وتنجب الأولاد وخاصة الذكور، وينظر بعض الآباء إلى أن زواج الابنة فيه ستر، وخلاص من عبء ثقيل يجثم على صدرهم. ويبدو أنه وعبر هذا التشريط الثقافي الطويل الذي يحصر المرأة في الزواج وإنجاب الأبناء والخضوع التام للذكر، قد رسخ في ذهنها ضرورة أن تكون زوجة وربة بيت، ولم يعد لديها أهداف أخرى من ذلك. يمثل تقبل المرأة بهذا الوضع نوعاً من الاستلاب العقائدي والذي بموجبه "تبنى المرأة كل الأساطير والاختراعات التي يحيطها بها الرجل، كما أنها تحتجب أحكامه الجائرة بصدها، فتقبل مكانتها ووضعها القهر التي تعاني منها كجزء من طبيعتها، عليها أن ترضى بها وتكيف وجودها بحبسها... الاستلاب العقائدي هو أن تقتنع المرأة بدونيتها تجاه الرجل، وتعتقد جازمة بتفوقه وبالتالي بسيطرته عليها، وتبعية لها. والاستلاب العقائدي هو أن توقن المرأة أنها كائن قاصر، جاهل، ثرثار، عاطفي، لا يستطيع مجابهة أي وضعية بشيء من الجدية والمسؤولية، وبالتالي لا تستطيع الاستقلال وبناء كيان ذاتي لها. والاستلاب العقائدي هو أن تعتقد المرأة أن علمها هو البيت، وأن الزوج والأولاد والأسرة تشكل حدود كيانها" (حجازي، 1989: 227).

ويلحظ هذا الاتجاه بشكل واضح هذه الأيام؛ حيث يلحظ أنه ما أن تأتي فتاة جميلة للدراسة بالسنة الأولى الجامعية، حتى تتم خطبتها ومن ثم الزواج بها قبل أن تنهي دراستها بالسنة الأولى، بل وقد تنقطع عن الدراسة تماماً، وقد يكثر تغيبها ورسوبها إن استمرت في الدراسة، وقد تنصاع لرغبة الزوج الذي يطالبها بترك الدراسة والتفرغ للبيت. لا شك أن هذا الاتجاه القيمي يكرر ذلك الاتجاه القيمي القديم الذي يمحصر دور المرأة في البيت، ويشدد على ضرورة تزويج الابنة في سن مبكرة على اعتبار أن الزواج لها سترة. وهنا قد يتساءل المرء: لماذا تقبل الأنثى في عصر العولمة والانفجار المعرفي بهذا التهميش الذي يمحصر مهمتها في الأسرة والإنجاب؟ وهل سلطان الثقافة الذكورية قهر إرادة المرأة وجعلها بمثابة ظل للرجل، وجعلها تؤمن عن قناعة بقصورها ودونيتها، وبأنه لا يمكن لها أن تبدع مثل الرجل؟ هذه أسئلة تحتاج إلى دراسة إمبيريقية للإجابة عليها.

لقد أدى حصر دور المرأة في أعمال البيت والإنجاب ثقافياً إلى طمس الإبداع والابتكار فيها، وقلص دورها في الإسهام في تنمية المجتمع، وحجّم اطلاعها وتثقيفها، حيث تراجعت رغبة المرأة في القراءة والبحث، وهذا اتجاه قيمي خطير بالنسبة للأستاذة الجامعية بالذات التي يفترض أن تتطلع وتقرأ لتحضر محاضراتها جيداً ولكي تمتلئ علمياً وترتفع ثقافتها بنفسها وتكتسب سرعة البديهة، والطلاقة اللغوية والتلقائية، وملكة التفكير الأصيل. لقد أدى هذا التشريط الثقافي الطويل الذي يحدد دور المرأة في البيت وتكوين الأسرة إلى ترك الأستاذة الجامعية لكثير من أنشطتها ومهامها التي كانت تمارسها بنجاح قبل الزواج، حيث يلحظ أنه ما أن تتزوج الأستاذة حتى تبدأ في التقاعس عن عملها ويكثر تغيبها، ويصبح ولاؤها لأسرتها ولزوجها على حساب إهمال العمل التي ترتزق منه، حيث يندر أن تخصص ساعات مكتبية أو إدارية لطلابها، ويندر أن تسهم في تطور قسمها التي تعمل به، كما لا تسهم في تطور المجتمع المحلي عبر الجمعيات الخيرية، ولا تنتمي للمؤسسات المجتمعية المدني، ولا تشترك مع زملاءها في أي نشاط علمي يطور القسم أو الكلية التي تدرس بها.

لقد أدى هذا القصور وقلة الوعي بالمرأة إلى تواضع كفاءتها الذاتية مقارنة بالرجل، فقد تبين في دراسة ليلي محمد أكتبي (2014) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين رتب درجات الباحثين وفق متغير الجنس على مقياس الكفاءة الذاتية، وأن هذه الفروق جاءت لصالح الطلبة الذكور الليبيين والسوريين (أكتبي، 2014: 140)، ما يعني أن المرأة العربية بشكل عام لا تتسم بالكفاءة الذاتية وذلك لتأثير الموروث الثقافي الذي يهيمش تألقها وإبداعها مقارنة بالذكر، فتتواضع من ثم طموحاتها وتسلم بدونيتها.

ولذلك فإن نخشى أن يتكرر سيناريو قصور دور المعلمة في التعليم العام في التعليم العالي، حيث تغزو الإناث سلك التعليم الجامعي، ويقل دور الذكر فيه، وتكون محصلة ذلك تخريج طلبة يحملون شهادة ولا يحملون علماً ويكون ضررهم أكثر من نفعهم. ولو تحقق هذا الاتجاه فسينهار المجتمع برمته، ذلك لأن الأمة تقاس بعلمائها وبتطورها التقني والعلمي وبأبحاثها، ولا سيما في عصر التفجر المعرفي الذي نعيشه اليوم والذي لا مكان فيه للجهلة وأنصاف المتعلمين. ما قلناه لا ينسحب بالطبع على جميع المعلمات الجامعيات؛ لأن هناك أستاذات مبدعات ويدرسن بضمير، ولكنهن قلة. كما أن ما قلناه لا ينطبق على الأستاذة الجامعية في كثير من البلدان العربية. فقد لاحظ أحد الباحثين مثلاً مشاركة بعض الأستاذات الجامعيات العربيات من تونس والجزائر والمغرب ولبنان في مؤتمرات محلية أجرتها الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا بـ "جنزور"، وفي مؤتمرات دولية بتونس الشقيقة، ما يؤكد تمتع بعض الأستاذات الجامعيات في بعض البلاد العربية بشخصية الباحثة القادرة والمؤكدة لشخصيتها العلمية والاجتماعية، كما لوحظت قدرة بعض الأستاذات الجامعيات العربيات على استعمال التقنية الحديثة في التدريس، ومتابعة كل ما هو جديد في حقل تخصصهن عبر الشبكة العنكبوتية، أو قراءة كل ما ينشر في الكتب والدوريات ذات العلاقة بتخصصهن، وترأسهن للجان العلمية والمؤتمرات المحلية والخارجية، واعتمادهن على أنفسهن في التنقل ومساعدة أنفسهن.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء التصور النظري الذي قدمناه وفسرنا من خلاله بعض العوامل التي تؤدي إلى محدودية الدور الاجتماعي والأكاديمي للأستاذة الجامعية، نقدم التوصيات الآتية لرفع مستوى إسهام الأستاذة الجامعية اجتماعياً وعلمياً، والتوصيات هي:

- (1) أن تعقد الجامعة مع عضوة التدريس عقداً مكتوباً يلزمها بإجراء بحوث علمية دورية ومحددة في مواعيدها، لأجل النهوض بها وبالجامعة والمجتمع علمياً، وأنه وفي حالة الإخلال بهذا الشرط يلغى العقد.
- (2) أن تقبل عضوة هيئة التدريس التي تجيد الحاسوب والبحث به، وتجيد طرق البحث عن المعرفة ونشرها، وتوظفها في خدمة مهنتها وتطوير المجتمع.

- (3) مطالبة عضوة هيئة التدريس بالاشتراك في ندوة أو مؤتمر علمي واحد على الأقل بالداخل أو الخارج، وتقديم ما يفيد بإجراء هذا البحث.
- (4) توعية أولياء الأمور على مختلف درجة قرابتهم بالدور الحيوي والتميز وغير التقليدي لعضوة التدريس الجامعي، بهدف دفعهم لمساعدتها على أداء دورها بالمستوى المطلوب.
- (5) إلزام عضوة هيئة التدريس بأداء الساعات التدريسية والإدارية في مواعيدها، ومتابعة تقيدها بخطة القسم الذي تنتمي إليه في تدريس المقررات التدريسية كما وكيفاً.
- (6) تكريم عضوات هيئة التدريس اللاتي يثبتن جدارتهن في البحث العلمي والتدريس المتميز.
- (7) إجراء دراسة إمبريقية حول العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون تألق الأستاذة الجامعية علمياً واجتماعياً وبحثياً وأكاديمياً على عينة ممثلة لمجتمعها.

المراجع:

- (1) اجبارة، ثماني جبريل. (2010)، مظاهر ضعف مهارات الاتصال والتعبير اللغوي لدى تلاميذ الصف التاسع بمرحلة التعليم الأساسي بشعبية المرقب وعلاقتها بأساليب التدريس والتقييم الحالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المرقب: كلية الآداب والعلوم/الخمس.
- (2) اكتبي، ليلي مُجد. (2014)، التوافق الدراسي والدافعية للإنجاز وعلاقتها بالكفاءة الذاتية لدى طلبة الصف الثاني الثانوي بمدينة دمشق والخمس: دراسة إمبريقية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، لبنان_جامعة الجنان: كلية التربية.
- (3) بركات، حليم. (2006) الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (4) التير، مصطفى عمر. (2014) المرأة والتحديث في المجتمع الليبي: محاولة لفك الارتباط، طرابلس: دار الرواد.
- (5) جفول، عفاف الحمروني علي. (2010)، تغير القيم الاجتماعية لدى الشباب وعلاقتها بالعودة الثقافية: دراسة ميدانية على طلبة أكاديمية الدراسات العليا بجنزور، (رسالة ماجستير غير منشورة)، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
- (6) حجازي، مصطفى (1989)، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، ط (5)، بيروت: معهد الإنماء العربي.
- (7) حجازي، مصطفى (2006)، الإنسان المهدور — دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- (8) زيتون، عايش محمود. (1995)، أساليب التدريس الجامعي، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- (9) المصفتح، الباشير مُجد. (2013)، الرضا الوظيفي للمرأة العاملة في قطاع التعليم وعلاقتها بسماتها الشخصية والثقافية والاجتماعية السائدة: دراسة إمبريقية على معلمات المرحلة الثانوية بمدينة الزنتان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، طرابلس: الأكاديمية الليبية.